

تأثير الوسائل الكمية للبنك المركزي في ضبط الكتلة النقدية واستقرار التضخم في الاقتصاد الجزائري

طهراوي فريد

أستاذ محاضر قسم "ب"، جامعة أكلي محند اولحاج - البويرة.

جوادي علي

أستاذ مساعد قسم "أ"، جامعة أكلي محند اولحاج - البويرة.

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلي دراسة الاثر الذي تمارسه بعض الوسائل الخاصة بالبنك المركزي في الجزائر من اجل التحكم في الكتلة النقدية وتخفيض معدلات التضخم من خلال التطرق الى دراسة وصفية للمؤشرات والبيانات الخاصة بمعدل اعادة الخصم والية استرجاع السيولة بالإضافة الى نسبة الاحتياطي القانوني المتعامل به في البنك الجزائري انطلاقا من سنة 1990 والى غاية 2014، و دور هذه الاخيرة في التحكم في الكتلة النقدية في السوق النقدية في الجزائر والحفاظ من جهة اخرى على استقرار في مستوى الاسعار والذي اعتبرنا ان انخفاض معدل التضخم مؤشر جيد لذلك .

كلمات مفتاحية: معدل اعادة الخصم ، نسبة الاحتياطي القانوني، عرض النقود، معدل التضخم.

مقدمة

ان للبنك المركزي دورا هاما لا يقل عن دور الحكومة في ضبط الاستقرار الاقتصادي للبلد، فهو المسؤول الاول عن السياسة النقدية والائتمانية للجهاز المصرفي ككل، لأجل تحقيق الاهداف الاقتصادية النقدية لغرض الوسع النقدي او انكماشه، والمسؤولية عن تنفيذ هذه الاهداف تستدعي ان يكون لدى البنك الوسائل الكفيلة في تنفيذ سياسته النقدية للتأثير على حجم ونوع الائتمان المصرفي حيث تقوم بالتطرق الى ادوات كمية للبنك المركزي او ما تسمى بالأدوات غير المباشرة، حيث يلاحظ أن هذه الأدوات تحدث أثرها عن طريق التأثير على حجم الأرصدة النقدية لدى البنوك التجارية و من ثم على قدرتها على فتح الائتمان و خلق النقود فيمكن تحديدها فيما يلي: سياسة معدل إعادة الخصم و سياسة الاحتياطي القانوني ووسيلة حديثة هي آلية استرجاع السيولة، التي تتحكم في حجم التدفقات النقدية وبالتالي رفع مستوى كمية النقود او تخفيضها لينتهي بها الحال في مكونات عرض النقود المتعددة من الودائع أو النقد المتداول خارج المصارف، والتي تعتبر من اهم الأسباب الحقيقية التي تؤدي إلى التضخم بشتى اشكاله وخاصة التضخم النقدي، وبالتالي تطرقنا إلى تحليل العلاقة بين تغيرات السيولة (العرض النقدي) وحجم النفقات العامة من جهة و التضخم من جهة أخرى عبر دراسة قياسية، من خلال جانبين:

المحور الاول: مفاهيم حول التضخم، الاتفاق العام والعرض النقدي.

المحور الثاني: الوضعية المالية والنقدية للمعدل اعادة الخصم والاحتياطي القانوني للبنك المركزي الجزائري.

1- مشكلة الدراسة

كما تمت الإشارة فان للبنك المركزي لأي اقتصاد وسائل عديدة في تحقيق استقرار نقدي حيث قمنا بدراسة لبعض هذه الوسائل ونقصد بالوسائل الكمية منها وهي معدل الاحتياطي القانوني ومعدل

اعادة الخصم والتي تبرز من خلال الاقتصادات الحديثة اثرها على لتضخم و عرض النقود كعامل للأداء النقدي وعليه يمكننا صياغة إشكالية البحث كما يلي:

ما هو دور البنك المركزي في الجزائر في تحقيق الاستقرار النقدي وضبط التضخم (1990-2014) ؟

2- هدف الدراسة

تهدف الدراسة الى تحليل الاثر الي يمارسه البنك المركزي من خلال معدل اعادة الخصم والاحتياطي القانوني لضبط عرض النقود في الجزائر وتخفيض التضخم .

3- الأسئلة الفرعية:

من خلال ما سبق يمكن طرح التساؤلات التالية.

1 - ما المقصود بالادوات الكمية غير المباشرة للبنك المركزي؟

2- ماهو الاثر الذي للتحكم في السيولة النقدية واستقرار الاسعار؟

3- ماهي الاسباب الفعلية لاستقرار التضخم في ظل وجود الفوائض المالية والعرض النقدي بشكل واسع ؟

4- فرضيات الدراسة

- سياسة معدل إعادة الخصم و سياسة الاحتياطي القانوني تتحكم في حجم التدفقات النقدية وكمية النقود لينتهي بها الحال في مكونات عرض النقود المتعددة من الودائع أو النقد المتداول خارج المصارف، والتي تعتبر من اهم الأسباب الحقيقية التي تؤدي إلى التضخم .

- التضخم في الجزائر متعدد المصادر وبالتالي يتطلب اكثر من وسيلة للتحكم بمعدلاته.

- وسيلة استرجاع السيولة رغم كونها اداة ثانوية مقارنة بالاحتياطي القانوني ومعدل اعادة الخصم فهي ذات فعالية جيدة في تحقيق الانكماش النقدي.

5- منهج الدراسة

استخدمنا في هذه الدراسة منهج الأسلوب الوصفي التحليلي، من خلال تحليل البيانات والمؤشرات الاقتصادية للكتلة النقدية في الجزائر وبعض مكوناتها ومعدل التضخم وكذل التطرق الى المعدلات والنسب التي يعمد اليها البنك المركزي في التأثير على الجانب النقدي في الاقتصاد .

المحور الأول: تطور العرض النقدي والتضخم في الاقتصاد الجزائري

من خلال المحور الاول نقوم بتقديم مفاهيم مختصرة للتضخم، العرض النقدي او الكتلة النقدية

1- مفهوم الكتلة النقدية :

تعتبر الكتلة النقدية بأنه مجموع وسائل الدفع المتداولة في المجتمع خلال فترة زمنية معينة، أي أنه يضم جميع وسائل الدفع المتاحة في التداول والتي بحوزة الأفراد والمشروعات والمؤسسات المختلفة، ويعرف أيضا بأنه " كمية النقود أو مجموع الوحدات النقدية المتواجدة في حوزة الأشخاص (المجتمع) خلال فترة زمنية معينة " ¹.

تتكون الكتلة النقدية من المتاحات (المجمعات) النقدية M1 التي تضم الأوراق النقدية والودائع تحت الطلب وأما الكتلة M2 فهي عبارة عن M1 مضافا إليها أشباه النقود وسيولة الاقتصاد الجزائري M3 .

أ- الموجودات (المجمعات) النقدية (M1):

تتكون من الأوراق النقدية والقطع النقدية بالإضافة إلى الودائع الجارية كالحسابات البريدية الجارية.

ب-1-2. الكتلة النقدية (M2):

وتعني عرض النقود بالمفهوم الواسع للنقود والذي تأخذ به المؤسسات المالية والنقدية الدولية مثل صندوق النقد الدولي، وتشمل بالإضافة إلى المجمعات (القاعدة) النقدية M1 المجمعات شبه النقدية التي تتمثل في الودائع لأجل في الجزائر.

ج- سيولة الاقتصاد M3 :

تتمثل في السيولة الإجمالية التي تدخل في عين الاعتبار الودائع لأجل لدى المؤسسات المالية غير المصرفية مثل مراكز البريد، شركات التأمين، صناديق الادخار، السندات الصادرة عن الخزينة العمومية والودائع لأجل لدى المؤسسات غير المصرفية يضاف إليها عرض النقود بالمفهوم الواسع (M2) ¹.

1-1 تطور الكتلة النقدية في الجزائر 1990-2000

لقد شهدت الكتلة النقدية M2 ارتفاعا منذ سنة 1990 نتيجة ارتفاع الاحتفاظ بالنقود المتداولة (الأوراق النقدية) والودائع الجارية لدى المؤسسات المصرفية وغير المصرفية في الفترة ما قبل الإصلاحات يعود إلى برنامج التعديل الهيكلي (93 - 94) وبرنامج (95-98) بحيث انخفضت نسبة النقود الائتمانية إلى 29.3 % في سنة 2000. تطورت مكونات الكتلة النقدية المتضمنة للنقود الكتابية، الائتمانية واشباه النقود من خلال الجدول التالي:

جدول (01) تطور هيكل الكتلة النقدية (1990-2000) (الوحدة: النسب المئوية — %)

بيانات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
نقود الائتمانية	39,3	37,77	35,90	33,68	30,82	31,24	31,79	31,22	30,34	30,03	29,3
نقود الكتابية	40,96	40,54	35,85	37,70	34,95	33,68	32,59	30,78	32,84	30,48	33,17
شبه النقود	21,00	21,68	28,33	28,77	34,23	35,08	35,62	38,01	36,82	39,47	37,51
الكتلة النقدية	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء اعتمادا على معطيات مستخرجة من بنك الجزائر +

Source : Rapport sur la situation economique et sociale Année 1999.

عرفت اشباه النقود ارتفاعا محسوسا منذ 1990 إذ كانت نسبتها في الكتلة النقدية M2 خلال سنة 1990 حوالي 21.0% أما النقود الائتمانية فكانت أكثر مقارنة بأشباه النقود مسجلة 39.3% لنجد ان النسبة الأكبر ضمن الكتلة النقدية كانت ممثلة في النقود الكتابية بمعدل 40.96% ، وطوال الفترة 1993-1997 كان النمو السنوي المتوسط بالنسبة لـ M2 في مستوى 11,6% الذي يسمح بتحسين صافي في سيولة الاقتصاد التي انتقلت إلى 0,40 في 1997، ونسبة النقود الائتمانية بالنسبة للكتلة النقدية M2 في مستوى 0,31 بين 1993 الذي كان 33.68% و 1997 بنسبة 31.22% وبالمقابل فإن ودائع تحت الطلب والنقود الكتابية تراجعت إلى 0,37 في 1993 مسجلة 37.70% ،

¹صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية: المفهوم الاهداف والأدوات، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005. ص 45.

واستمر الانخفاض الى 0,33 في 1995 بنسبة 33,68% من نسبة كتلة النقود الاجمالية، ثم 0,31 في سنة 1997 بنسبة 30,78%، وبالموازاة مع ذلك فإن الودائع لأجل سجلت زيادة وانتقلت نسبة شبه النقود بالنسبة لـ M2 من 0,29 % في 1993 مسجلة 28,77% من مجمل مكونات الكتلة النقدية إلى 0,35 % في 1995 بنسبة 35,08% وارتفعت الى 0,38 % في 1997 مسجلة 38,01%. حيث وصلت الكتلة النقدية خلال سنة 1997 إلى 1085,8 مليار دج بزيادة 18,66 % بالمقارنة مع 21996.

انطلاقاً من سنة 1998 عرف هيكل الكتلة النقدية استقراراً نسبياً بالمقارنة مع السنوات السابقة. خاصة فيما يخص التداول الائتماني حيث نسجل خلال السنة السالفة الذكر ما نسبته 30,34 % من الكتلة النقدية في مقابل 31,22 في سنة 1997 ليواصل الانخفاض مقارنة بباقي مشكلات الكتلة النقدية. بالمقابل نجد تفضيل الاحتفاظ بالأوراق النقدية يبقى مسيطراً في المبادلات بأداة المتاحات النقدية، بينما حصة الودائع تحت الطلب للأعوان لدى البنوك، الخزينة العامة ومركز الصكوك البريد انتقلت من 30,78 % سنة 1997 إلى 32,84 % في 1998 لتعود في سنة 1999 إلى الانخفاض قليلاً ثم ترتفع إلى نسبة 33,17 % في سنة 2000.

أما أشباه النقود وما تضمنته من ودائع لأجل فسجلت سنة 2000 نسبة 37,51 % وهي أكبر من نسبة النقود الائتمانية 29,3 % ونسبة النقود الكتابية 33,17 % وهذا يعود إلى تأثير الإصلاحات المصرفية في سلوك المدخرين، بالإضافة إلى السياسة النقدية الصارمة التي أدت إلى امتصاص الفائض النقدي المتداول خارج الجهاز المصرفي، ويعكس استقرار الطلب على السيولة ونمو الودائع تحت الطلب صرامة السياسة النقدية الملزمة بها في إطار التعديل الهيكلي وكذا عودة الثقة في العملة المحلية.

يعتبر تطور هيكل الكتلة النقدية من سنة 1993 إلى سنة 2000 لصالح شبه النقود، وهذا يعود إلى نتائج إطار برنامج التعديل الهيكلي، وفي 31 ديسمبر 1999، ارتفعت الكتلة النقدية M2 إلى ما يقارب 1463,4 مليار دج مقابل 1287,9 مليار دج في نهاية 1998 وهو ما يمثل إبطاء لإيقاع أو ريثم نموها الذي انتقل من 19,1 % في 1998 إلى 13,6 % في 1999 وهذا المعدل أقل من ريثم نمو قيمة الناتج الداخلي الخام (14,6 %) الذي عدل قليلاً نسبة سيولة الاقتصاد التي انتقلت من 42,6 % في 1998 إلى 43,2 % في 1999 هذا التوسع النقدي يأتي رغم تقلص الموجودات الخارجية التي انتقلت من 280,71 مليار دج في نهاية ديسمبر 1998 إلى 174,5 مليار دج وهي نتيجة طبيعية لانخفاض احتياطات الصرف الإجمالية³.

إن تحليل هيكل سيولة الكتلة النقدية يظهر السيطرة الواسعة للودائع تحت الطلب التي تشهد استقراراً نسبياً في الفترة 1994 – 1995 هذه الودائع كانت أكبر من كتلة الأوراق المتداولة ولكن انطلاقاً من 1996، فإن القيمتين تقتربان وتعملان على اتجاه النسبة بين الأوراق المتداولة والودائع تحت الطلب نحو الواحد.

كما يجب أن نسجل أن نسبة السيولة قد شهدت انخفاضاً ابتداءً من سنة 1999 بعدما كانت مرتفعة في سنة 1993 وبفضل برامج التعديل الهيكلي المتوالية تمكنت الجزائر من تخفيض السيولة بالمقارنة مع الناتج الداخلي الخام⁴.

بينما تمثل الوتيرة السنوية للتوسع المحقق في سنة 2008 ذروة تاريخية، علماً أن السنوات الخمسة الأخيرة مثلت مستويات متشابهة في هذا المجال، يبين أن معدل النمو يقع بين 31,95 % و

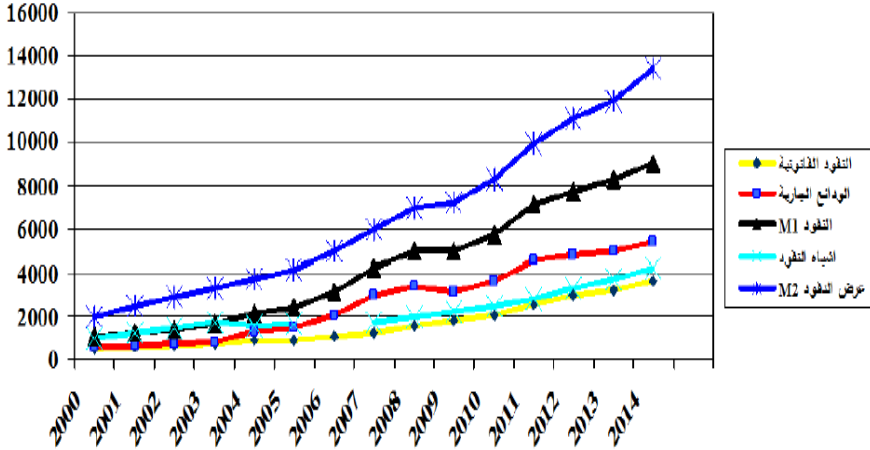
2صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، مرجع سابق، ص 252.

3صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، مرجع سابق، ص 254.

4صالح مفتاح، مرجع سابق، ص 254.

34.46% تحت تأثير التوسع الهيكلي في الموجودات الخارجية الصافية أساساً، و إن معدل نمو الكتلة النقدية في سنة 2008 ، هي وتيرة نقل عن معدل النمو في سنتي 2007 ، و2006 حيث كان يساوي 24.2 و 18.6 % على التوالي.

الشكل رقم (01): منحنيات تطور مكونات عرض النقود في الجزائر 2000-2014



المصدر: علي صاري، سياسة عرض النقود في الجزائر للفترة 2000-2014، مجلة روى اقتصادية، العدد 07، 2014، ص 25.

2-1 تطور مقابلات الكتلة النقدية بعد 2000

عرفت مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر عدة تطورات، حيث لمسنا تطور متزايداً و مستمراً منذ بداية الإصلاحات النقدية و حتى السنوات الأخيرة. حيث يلاحظ استمرار ارتفاع عرض النقود و بمعدلات نمو يمكن القول عنها أنها مرتفعة مقابل معدلات النمو في الناتج الوطني باعتباره المتلقي لهذا النمو من العرض النقدي⁵.

شهدت الأصول الخارجية انخفاضاً محسوساً سنتي 1998 و 1999 م بنسبة (-17.4%) و(-37.8%) على التوالي وكان سبب ذلك دائماً انخفاض أسعار البترول، لكن هذا الانخفاض لم يدم طويلاً بل عاود الارتفاع سنة 2000 م أين سجل أعلى نسبة نمو فاقت 343.85% أي أن الأصول الخارجية قد تضاعفت سنة 2000 4.45 مرة عن سنة 1999 م (في ظرف سنة واحدة).

ونتيجة الارتفاع المستمر لأسعار النفط وارتباط عائدات الجزائر الخارجية به فقد شهدت الأصول الخارجية تسجيل معدلات نمو ايجابية في صافي الأصول الخارجية حيث بلغت 1755.7 مليار دج في نهاية 2002، ثم وصل إلى (2342.6 و 3119.2) مليار دج في 2003 و2004 على التوالي⁶.

وفي السنوات الأخيرة سجل هذا الأخير نمواً مستمراً بمعدل تقريبي ثابت في مستوى 33% و بمبلغ 5515.05 و 7402.64 مليار دج سنتي 2006 و2007 على التوالي ، بينما كانت أدنى نسبة نمو لهذه الأصول بعد سنة 2000 هي 6.23% سنة 2009 ، و 7.31% سنة 2012 وكان ذلك

5 علي صاري، علي صاري، سياسة عرض النقود في الجزائر للفترة 2000-2013، مجلة روى اقتصادية، العدد 07، 2014، ص 38.

6 E. de Viler, G. Sensenbrenner, T. Koranchelian, and F. de Severe, "Algeria: Stastical Appendix", IMF working, No06/102, IMF, washington, january 2006, p 25.

نتيجة الأزمة المالية التي شهدتها كل من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا التي رافقها انخفاض في الطلب على المحروقات وكذلك انخفاض قيمة الدولار⁷.

خلال هذه الفترة تمكن بنك الجزائر من تكوين فوائض خارجية هامة والتي كانت نتيجة لارتفاع إيرادات المحروقات حيث ان الموجودات الاجنبية الصافية كمقابل للكتلة النقدية تضاعفت بحوالي 12 مرة خلال الفترة السالفة الذكر، فقد انتقلت قيمة المجمع من 775.9 مليار دج سنة 2000 الى 10886 مليار دج سنة 2009، وحسب تقارير بنك الجزائر حول الوضعية النقدية في الجزائر، وكون هذه الموجودات ضمن البنك تعتبر اهم المقابلات للكتلة النقدية فقد ادى ذلك الى وضعية مميزة للاقتصاد الوطني، فقد اوضح التحليل الاقتصادي لهذه الفترة وجود تغييرات هيكلية لمقابلات الكتلة النقدية تبعا للتطور الملحوظ لهذه الموجودات⁸.

الجدول رقم 02: جدول تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها في الجزائر 2000-2013 الوحدة مليار دج

المتغير السنة	النقدود M1	الكتلة النقدية M2	قروض الاقتصاد NDCG	قروض للحكومة CCB	صافي الأصول خارجية ANF
2000	905.18	1789.35	993.7	677.5	775.9
2001	1048.18	2022.5	1078.4	569.7	1310.8
2002	1238.5	2473.5	1266.8	578.6	1755.7
2003	1416.34	2901.53	1380.2	423.4	2342.6
2004	1630.38	3354.42	1535	-20.6	3119.2
2005	2160.6	3644.3	1779.8	-933.2	4179.7
2006	2421.4	4157.6	1905.4	-1304.1	5515
2007	3167.6	4933.7	2205.2	-2193.1	7415.5
2008	4233.6	5994.6	2615.5	-3627.3	10246.9
2009	4964.9	6955.9	3086.5	-3488.9	10885.7
2010	4944.2	7173.1	3268.1	-3392.9	11996.5
2011	5756.4	8280.7	3726.51	-3406.6	13922.41
2012	7141.7	9929.2	4297.46	-3289.7	14940.4
2013	7 681,86	11067,6	4 902,5	-3 600,9	15 241,24

المصدر: علي صاري، مرجع سابق، ص 30.

في حين ان الموجودات الصافية الاجنبية تصدرت المقابلات للكتلة النقدية وخاصة خلال سنة 2005. وهذا مابرز من خلال أهداف السياسة النقدية لبنك الجزائر خلال نفس السنة (2005)، من خلال تحقيق نمو في حجم الكتلة النقدية بمفهوم (M2)، بمعدل سنوي قدره 15.8% مقارنة بسنة 2004، التي كان قد حدد لها بنك الجزائر أهداف سياسته النقدية، ممثلة في تحقيق نمو سنوي في حجم الكتلة النقدية (M2) يتراوح معدله بين 14-15%، ونمو سنوي في حجم القروض للاقتصاد يتراوح معدله بين 16.5-17.5% وأما بالنسبة لسنة 2009 فقد حدد مجلس النقد والقرض أهداف التوسع في الكتلة النقدية (M2) بمعدل ما بين 12 و 13 بالمئة، مقابل 27-27.5% عام 2008،

7 Banque d'Algérie, "évolution économique et monétaire en Algérie", Rapport 2000 p 060.

8 علي لزعر، فضيل رايس، الفوائض النقدية ومحددات التضخم في الجزائر (1999-2009)، مجلة جامعة محمد خيضر بسكرة، مخبر مالية، بنوك وادارة اعمال، 2011، ص 182.

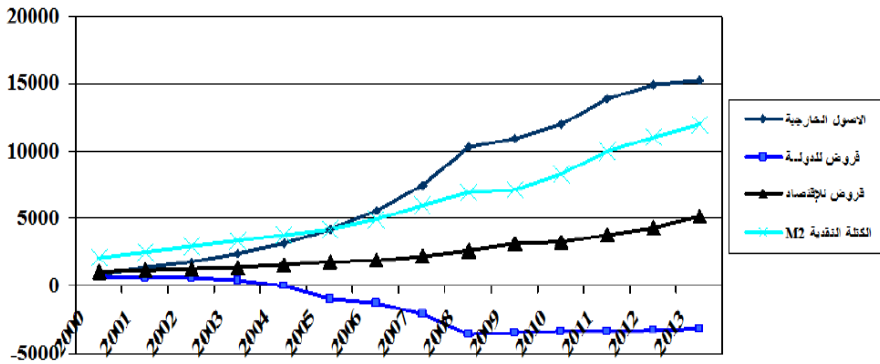
بينما حدد معدل نمو القروض للاقتصاد سنة 2009 ب 22-23 %، مقابل معدل يتراوح بين 15-16 % لسنة 2008⁹.

ان مساهمة القروض الموجهة للخزينة في تغطية الكتلة يبقى ضعيفا مقارنة مع القروض المقدمة للاقتصاد طيلة الفترة محل الدراسة وذلك نتيجة التطهير المالي للمؤسسات العمومية؛ حيث بلغت نسبة تغطيتها من الكتلة النقدية 68.7% خلال سنتي 2007 و2008 على التوالي، أما بخصوص السيولة في السوق النقدية، فأبرز محافظ بنك الجزائر، أنها لا تزال تشكل فائضا مستمرا في سنة 2009 حتى وإن لم يتم تغذيته بواسطة الموجودات الخارجية عكس سنتي 2009/2000 وذلك بغض النظر عن الانخفاض في إيرادات الميزانية (-29.2) وتميزت سنة 2009 بتسجيل أول عجز ميزاني في العشرية ولكن رغم أثر الصدمة الخارجية على المالية العمومية، تزايد قائم صندوق ضبط الإيرادات ليصل إلى 54316 مليار دج في نهاية 2009 مقابل 4280 مليار دج في نهاية 2008.

وكشف محافظ بنك الجزائر أنه في إطار تعزيز و تجسيد أهداف السياسة النقدية للسنة الجارية 2014 ما يزال مجلس النقد والقرض منذ بداية 2008 في دراسة وسائل إدارة السياسة النقدية والوقوف على مدى ملائمتها للظرف المتميز بفائض في السيولة، والتي يواصل بنك الجزائر مواجهتها¹⁰.

أما في السنتين الاخيرتين فقد اوضح محافظ بنك الجزائر، خلال عرضه لتقرير البنك حول التطورات الاقتصادية والنقدية على المجلس الشعبي الوطني أن الوضعية المالية الخارجية الصافية للجزائر تدعمت بصفة اكبر " خلال السداسي الثاني من 2013 معززة بالتنسيق الحذر لاحتياطات الصرف الرسمية¹¹.

الشكل رقم (02) يوضح التمثيل البياني لتطور التغير عرض النقود و مقابلات الكتلة النقدية حتى 2014



المصدر: علي صاري، مرجع سابق، ص30.

9 «Evolution Economique et monétaire en Algérie.» Bank d'Algérie, Rapport 2005, p. 160.
 10 محمد لكصاسي، «تطورات الوضعية النقدية والمالية في الجزائر»، مداخلة محافظ بنك الجزائر الدكتور محمد لكصاسي أمام المجلس الشعبي الوطني (تشرين الثاني/ديسمبر) 2013، ص 08.
 11 محمد لكصاسي، التطورات الاقتصادية و النقدية للجزائر لسنة 2012، مرجع سابق 10.

من خلال الشكل السابق، يمكن القول ان المحدد الأساسي للتوسع النقدي سواء الكتلة النقدية او مايقابلها في البنوك يرجع الى الوتيرة القوية لارتفاع القروض للاقتصاد (14,05 %). بوتيرة سنوية، في بداية 2013، ضعف معدل التوسع في هذا المجال المسجل في السنة السابقة (15,35 %). بلغت القروض المصرفية للاقتصاد في نهاية جوان 2013 ما قيمته 4902,50 مليار دينار. وفي هذا التاريخ بلغت القروض للمؤسسات الخاصة 2160,96 مليار دينار (2037,91 مليار دينار في نهاية مارس 2013) مقابل 1940,32 مليار دينار في نهاية 2012¹².

2-وضعية التضخم في الاقتصاد الجزائري

1-2 التضخم في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2000

للتضخم مفاهيم متعددة في الفكر الاقتصادي، فيعرفه اصحاب نظرية الدخل والإنفاق بأنه: "الارتفاع في مستوى العام للأسعار الذي ينتج عنه فجوة بين السلع الحاضرة وحجم الدخل المتاحة للإنفاق"²، أما أنصار نظرية العرض والطلب فعرفوا التضخم على أنه "زيادة الطلب التي لا يقابلها زيادة في حجم الإنتاج"³. أما بالنسبة لكينز : فالتضخم هو "زيادة المقدرة الشرائية التي لا يقابلها زيادة في حجم الإنتاج" أو هو "زيادة الطلب الحقيقي في جو استخدام كامل"⁴.

- اما التعاريف المبنية على مظاهر التضخم، فيعرف روبنسن التضخم بأنه: "ارتفاع غير المنتظم للأسعار" و يعرفه مارشال "بأنه ارتفاع الأسعار"⁵ وعرف G-OLIVE التضخم بأنه الارتفاع في المستوى العام للأسعار وليس ارتفاع بعض السلع(ارتفاع يولد ارتفاعات أخرى)⁶.

من بين مختلف اهداف البنك المركزي في الجزائر وابرز اهتماماته نجد تحقيق استقرار في الاسعار، حيث يرجع تفسير تخفيض معدل التضخم في الجزائر إلى عدة إجراءات اتخذتها الحكومات المتعاقبة في إطار برنامج التعديل الهيكلي، كتحرير الأسعار، و تعديل أسعار الفائدة الحقيقية برفعها إلى مستويات قياسية سنتي 1995-94¹³. حيث أقدمت السلطات على تخفيض العملة الوطنية نتج عنه ارتفاع معدل التضخم، وتم رفع معدل إعادة الخصم ابتداء من 22 ماي 1990 إلى 10,5 % بعد أن كان 7% وهذا ماقلل من القروض المقدمة من البنوك التجارية نظرا لارتفاع تكلفة التمويل، ورغم ان التضخم لم ينخفض بشكل كبير نظرا لضيق السوق النقدية وقلة استيعابها لفعالية مختلف الادوات وكذا ضعف انتشار التعامل بالأوراق التجارية إلا بعد إدخال أدوات أخرى مساعدة وتطبيق برامج التعديل الهيكلي، والجدول التالي يوضح تغييرات أسعار الاستهلاك.

جدول رقم (03) تغييرات معدلات التضخم بأسعار الاستهلاك (%) 2000-90

السنة	90	91	92	93	94	95
التضخم (معدل سنوي)	16,7	22,8	31,7	20,5	29,05	29,05
السنة	96	97	98	99	00	
التضخم (معدل سنوي)	29,78	18,69	5,73	4,64	0,34	

Source : Media Bank N° 25 P.9 + internet Banque d'Algérie

12 علي صاري، مرجع سابق، ص30.
13 بابا عبد القادر، مرجع سابق، ص 06.

انطلاقاً من أكتوبر 1991 تم رفع معدل إعادة الخصم إلى 11,5 % إلى غاية أبريل 1994. فقد كان المقصود من التدابير الصارمة المتخذة في فترة الاستقرار الجديدة في أبريل 1994 هو تصحيح انحرافات الفترة 91-92 وكانت الأهداف التي يسعى البرنامج إلى تحقيقها هي:

- خفض توسع الكتلة النقدية من 21% سنة 1993 إلى 14% سنة 1994¹⁴.

- رفع معدل إعادة الخصم إلى 15% ومعدل الفائدة المحوري لبنك الجزائر إلى 24% ومعدل الفائدة على الكشوف إلى 24%؛

- حصر الحد الأقصى لمعدل هامش البنوك التجارية إلى 5% وهي إضافة لمعدل 18,5 % ومن ثم يصبح معدل الفائدة على القروض هو 23,5%؛

- رفع معدل الفائدة على التوفير من أجل السكن إلى 10% وجعله 14% في دفاتر التوفير الأخرى؛

- رفع معدل الفائدة على سندات التجهيز إلى 5,16%¹⁵.

والهدف من هذا البرنامج هو دعم السعر الجديد للعملة الوطنية وذلك عقب تخفيض قيمته بنسبة 17,40 % في أبريل 1990 والحد من الضغوط التضخمية وخفض مفعول الاستحقاق بإعادة تخصيص موارد لفائدة الاقتصاد.

ولذلك تعرض توسع كتلة الائتمان لتشنج جديد، فقد انخفض معدلها من 8,20 % سنة 1993 إلى 6,6 % سنة 1994 بفضل تطبيق برنامج الاستقرار الاقتصادي: أبريل 1994 – مارس 1995 ثم برنامج التعديل الهيكلي 22 ماي 1995 – 21 ماي 1998 والإجراءات التي تبعها من طرف بنك الجزائر، من خلال رفع معدل إعادة الخصم إلى 15% ابتداء من 10 أبريل 1994 إلى أوت 1995 وهو أعلى معدل طبقه بنك الجزائر منذ 1972 مما أدى إلى استقرار معدل التضخم بين سنتي 1994 و 1995 .

أما في سنة 1996 فقد شهدت انخفاضا في معدل إعادة الخصم وفي المعدل السنوي للتضخم لأسعار الاستهلاك حيث سجل 29,78% سنة 1996 وتوالى انخفاضه في سنة 1997 إلى 18,7 % إذ وصل إلى 5,7% سنة 1998. وهذا انخفاض كبير مقابل 1996، ويعود هذا الانخفاض إلى إرادة الحكومة في مواجهة التضخم بالاستناد لبرنامج التعديل الهيكلي واعتماد آليات السوق، واللجوء إلى أدوات السياسة النقدية غير المباشرة وهو ما يفسر رفع معدلات الفائدة خلال 1994، وفرض احتياطي إجباري بمعدل 2,5% يطبق على مجموع الودائع بالعملة الوطنية مهما كانت طبيعتها (ودائع تحت الطلب، لأجل، دفاتر الادخار، سندات الصندوق ... الخ) للبنوك والمؤسسات المالية¹⁶، والتوجه نحو التحكم في التضخم، فحسب مؤشر أسعار الاستهلاك فقد وصل إلى 5,7% في ديسمبر 1997 وبداية 1998، مقابل 11,4% في جوان 1994 و 18,7% في ديسمبر 1996، هذا الأداء تحقق بالرغم من ارتفاع مؤشر أسعار الاستهلاك لشهري نوفمبر وديسمبر ويتقارب مستوى تضخم الأسعار نحو ذلك المستوى للشركاء الاقتصاديين الرئيسيين للجزائر وتدعم ذلك باستقرار معدل الصرف¹⁷.

14 مشروع التقدير التمهيدي حول الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي، الدورة الثانية عشرة، نوفمبر 1998، ص 29.

15 مشروع التقدير التمهيدي حول الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي، الدورة الثانية عشرة، نوفمبر 1998، ص 29.

16 Instruction N° 73-94 du 28 novembre 1994 relatif aux régimes de réserves obligatoires.

17 Media Bank N° 34- fevrier- mars 1998, P:05.

تم التحكم في معدل التضخم حتى وصل إلى 4,64 % في 1999 حيث بلغت الكتلة النقدية 1468 مليار دج في نهاية 1999 مقابل 1287 مليار دج في نهاية 1998 أي ما يمثل نسبة نمو قدرها 14 % أقل من النسبة المحلية في 1998 (19,1 %) وسنة 1997 (18,2 %)، ويؤكد هذا التراجع في النمو النقدي الى الرجوع لحالة الاستقرار الكلي بما فيها استقرار الأسعار، وبفضل زيادة مداخيل البترول ثم تعزيز قيمة الدينار كذلك.

2-2 التضخم خلال الفترة 2000-2013

إن شروع بنك الجزائر منذ سنة 2001 في إصدار التقارير السنوية حول الوضعية الاقتصادية والنقدية سمح بتقدير أهداف السياسة النقدية بوضوح منذ سنة 2001 ظهر تطبيق السياسة النقدية بصورة منفصلة، في ظل سياق اقتصاد كلي تميز بتضخم خفيف ومعتدل، وفائض مهم في ميزان المدفوعات، وخاصة الحساب التجاري، ونسبة إيجابية وتدرجية للنمو الاقتصادي تقابلها نسب عالية للبطالة. حيث سطر كل من قانوني 10-90 و 03-11 الأهداف النهائية للسياسة النقدية، فضلا عن تحديد مهام البنك المركزي. ويمكن تلخيص هذه الأهداف في استقرار الأسعار ونسبة أسعار الصرف بالتوافق مع الاستعمال التام للموارد، كما ينص عليه قانون 10-90 وبالرجوع إلى التقرير السنوي لبنك الجزائر حول الوضعية النقدية والتضخم لسنتي 2000 و 2001، يتبين أن بنك الجزائر لم يأخذ بعين الاعتبار سوى هدف استقرار الأسعار. إضافة إلى ذلك جاء في التقرير السنوي لسنة 2003 ما يلي: "إن الهدف الأساسي للسياسة النقدية هو الحفاظ على استقرارية الأسعار باعتبارها زيادة تدرجية محددة لمؤشر أسعار الاستهلاك"¹⁸.

الجدول رقم (04) يبين تطور معدل التضخم خلال الفترة 2001-2014

السنوات	01	02	03	04	05	06	07
معدل التضخم %	3.5	2.2	3.5	4.6	1.9	1.8	3.9
السنوات	08	09	10	11	12	13	
معدل التضخم %	4.4	6.4	3.91	4.52	5.7	4.5	

Source: - Banque d'Algérie, rapport, 2002, 2003, 2006, 2008, 2009, "évolution économique et monétaire en Algérie".

- Banque mondiale rapport :2013.

من خلال معدلات التضخم المبينة في الجدول أعلاه، يمكن استنتاج ان الهدف الأساسي للبنك كما اشرنا أنفا الذي حدده بنك الجزائر، كان استقرار الأسعار ومراقبة وتيرة التضخم، وبحسب بنك الجزائر فإن أسباب التضخم خلال الفترة 2000-2010، كانت بسبب ارتفاع أسعار المواد الزراعية

المستوردة، والتوسع الكبير في الكتلة النقدية، وارتفاع أسعار الخضر والفواكه الطازجة، كما ساهمت في إحداث التضخم¹⁹.

تم تسجيل عودة ارتفاع لمعدل التضخم إلى 3.5% سنة 2001 مقارنة بالمعدل المسطر لاستهداف التضخم انذاك والمقدر بـ3%، ويرجع إلى ذلك الارتفاع في نمو الكتلة النقدية (M2) بنسبة 22.30 % جراء نمو احتياطات الصرف، والتي تزامنت مع انطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي، لينخفض معدل التضخم إلى 2.2% نتيجة انخفاض معدل نمو (M2) إلى 17.30 % سنة 2002²⁰. وبعدها تم استهداف معدل التضخم بـ 3 % كمؤشر لأسعار الاستهلاك وذلك منذ 2003 كهدف نهائي للسياسة النقدية، لكن سنة 2003 شهدت ارتفاعا في معدل التضخم، بحيث بلغ 3.5 بالمئة، وهذا يمكن إرجاع جزء مهم منه إلى نمو فائض السيولة المصرفية بمعدل 36.29 % ، مقابل معدل 25.13 % مسجلة سنة 2002. كما يلاحظ أن هذا المعدل تجاوز الرقم المستهدف للسياسة النقدية سنة 2003²¹.

تجاوز معدل التضخم سنة 2004 السقف المحدد في التقرير السنوي لسنة 2004 ، ثم انخفض بشكل ملحوظ سنة 2005 إلى 1.9%. فقد انخفض معدل نمو السيولة المصرفية إلى 39 %، كما شهدت سنة 2006 أدنى مستوى حيث قدر بـ 1.8 %. ويمكن عزو هذا الانخفاض إلى تراجع نسبة النفقات الجارية إلى إجمالي الناتج المحلي بـ 4.3 % مقارنة بسنة 2002 ، على الرغم من الارتفاع الجوهري في النفقات الجارية سنة 2006²².

ومن أجل إحتواء فائض السيولة بالكامل والحد من الآثار السلبية على التضخم، كُفّف بنك الجزائر ابتداء منذ 2006 (بالإضافة إلى معدل إعادة الخصم) ثلاث وسائل أخرى للسياسة النقدية والتي تتمثل في سياسة إسترجاع السيولة لفترة 07 أيام و 03 أشهر (وسيلتي السوق)²³، التسهيل الدائمة الخاصة بالوديعة المغلة للفائدة حيث أدخلت هذه الأداة سنة 2005 ثم سياسة الإحتياطي الإجباري، حيث تساهم هذه الأدوات بنسب مختلفة في إمتصاص السيولة.

إلا أنه منذ سنة 2007 برز المعدل التضخمي المستهدف ضمن المجال 3-4 % بسبب ارتفاع وتيرة التضخم المستورد، ف سجل سنة 2007 معدل 3.9% بفعل التوسع في السياسة المالية كما بين ذلك البرمجة النقدية لسنة 2007 على أساس أن سعر متوسط للبترول هو 62.8 دولارا للبرميل الواحد، في حين بلغ في الواقع متوسط سعر المحروقات 74.95 دولارا للبرميل، وهو سعر أعلى من فرضية 62.8 دولارا ، ما يوافق زيادة قدرها 19%. وعليه فقد انجر توسع نقدي قوي مقارنة بالتقديرات التي تضمنتها البرمجة النقدية، خاصة وأن الكتلة النقدية نمت بمعدل 24.17 % سنة 2007، مقابل هدف محدد لنمو الكتلة النقدية (M2) يتراوح بين 17 و 18.5 % ، وهو ما يبرر مرحلة تتميز بفائض هيكلية في السيولة وتزايد المخاطر التضخمية المهدة لاستقرار الأسعار، كما يعود هذا الارتفاع إلى ثلاثة عناصر أساسية، هي ارتفاع الرواتب والأجور من دون أن تقابلها زيادة الإنتاجية، ارتفاع معدل نمو الكتلة النقدية إلى 24.17% مقارنة بـ 18.60 % سجلت سنة 2006،

¹⁹ «Evolution Economique et monétaire en Algérie,» Bank d'Algérie, Rapport 2010, p. 151.

²⁰ Media BANK , le journal interne . dc la banque D'ALGERIE , N : 68OCT/NOV .

2003 ? P : 36.

²¹ Evolution Economique et monétaire en Algérie,» Bank d'Algérie, Rapport 2009, p. 180.

²² رابيس فضيل، مرجع سابق، ص 205.

²³ Instruction banque d'Algérie, N°02-2002 du 11 avril 2002 portant Introduction de la reprise de liquidité sur le marché monétaire.

كما أن فائض السيولة المصرفية ارتفع معدل نموه إلى 74.47% ، وهنا يمكن القول أن معدل التضخم المسجل عام 2007 كان ضمن الحدود المستهدفة من السياسة النقدية²⁴.

إن معدل التضخم المسجل سنة 2009 والمقدر ب 6.4% يرجع إلى ارتفاع معدلات التضخم المستورد منذ سنة 2008، إذ أدت الأزمة المالية العالمية إلى ارتفاع سعر صرف اليورو مقابل الدولار، ما تسبب في ارتفاع أسعار السلع المستوردة، علما أن 60% من واردات الجزائر تتم بهذه العملة باعتبار الاتحاد الأوروبي هو الشريك التجاري الأول للجزائر. واللافت في هذا الصدد هو أن معظم المعدلات المسجلة لا تتوافق مع الأرقام المستهدفة من السياسة النقدية الواردة في تقارير بنك الجزائر السنوية²⁵.

في حين ارتفع معدل التضخم الأساسي إلى 5,7% سنة 2012 بعد استقراره عند 4,5% في 2011، بينما كان مستواه عند 3.91% في سنة 2010 والتي اتخذ انذاك التضخم كهدف صريح للسياسة النقدية، كان قد تمت إقامته في أوت 2010 وعليه، فإن دور السياسة النقدية في مكافحة التضخم يتولاه بنك الجزائر من خلال الأدوات الملائمة، المدعومة بإدارة مرنة لسياسة سعر الصرف في ظرف كان يتميز باستمرار التضخم الداخلي.

تراجع التضخم الذي ظهر في بداية سنة 2013، بعد ان بلغ الذروة سنة 2012، وتأكد هذا التراجع خلال السداسي الأول من سنة 2013 كمتوسط سنوي (6,59%)، ولكن أيضا كإنزلاق بنسبة 4,49% بموجب التضخم الهيكلي أو الأساسي، استمر اتجاه تراجع التضخم الذي بدأ في الظهور (5,93%) بصفة منتظمة ليبلغ 4,5% في جوان 2013²⁶. حيث ان هذه النتائج المحققة اشارت الى أن المتوسط السنوي للتضخم في 2013 انه كان في حدود الهدف متوسط المدى المسطر من طرف مجلس النقد والقرض، وهو السلطة النقدية. في ظرف يتميز بالتراجع النقدي، ومواصلة العمل على ضبط وتنظيم الأسواق يساهمان في تراجع التضخم لسنة 2013²⁷.

لقد تباينت معدلات التضخم والتي ميز اغلبها التحكم في معدلاته خاصة بعد سنة 2000، من خلال تجميد جزء من مداخل الجباية البترولية بواسطة صندوق ضبط الإيرادات على الحفاظ على التوازن النقدي و مستوى التضخم، لأن تحويل مجموع الجباية البترولية إلى نقد يؤثر على عرض النقود، من هنا تبين ان تخفيض تلك المعدلات لم يكن بسبب نجاعة السياسة النقدية بحيث لاحظنا معدلات تضخمية منخفضة مع وجود توسع في السياسة النقدية وهو ما يبين ان هدف المحافظة على استقرار الاسعار واستهداف التضخم لم يتحقق بالشكل المرغوب.

المحور الثاني: وسائل السياسة النقدية في الجزائر

تتمتع السياسة النقدية بمجموعة كبيرة من الوسائل، ويعتبر بعضها وسائل مباشرة، لأنها تقوم بمراقبة إدارية مباشرة، في حين يعتبر بعضها الآخر وسائل غير مباشرة تعمل وفق آليات السوق. بالإضافة الى استحداث وسائل رقابية حديثة بسبب ظاهرة فائض السيولة المصرفية والتي يمكنها أن

24 راييس فضيل، مرجع سابق، ص 204.

25 راييس فضيل، تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر (2000-2010)، مرجع سابق، ص 205.

26 التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2012 وعناصر التوجه للسداسي الاول من سنة 2013، مداخلة لمحافظ بنك الجزائر اما المجلس الشعبي الوطني، ديسمبر 2013، ص 24.

27 التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2012 وعناصر التوجه للسداسي الاول من سنة 2013، ص 24.

تحدث تأثيرا في حجم السيولة المصرفية، ووضعها تحت رقابته ومنحه القدرة على التحكم فيها. وتتمثل هذه الآليات في: آلية استرجاع السيولة بالمناقصة وتسهيله الوديعة المغلة للفائدة²⁸.

1 آلية الاحتياطي الإجباري

تعتبر سياسة الاحتياطي الإجباري من الآليات الرقابية التي استحدثها القانون 90-10 ، إذ خصصها بمادة قانونية صريحة، حدد فيها صلاحيات بنك الجزائر في فرض هذه النسبة بقيمة لا تتعدى 28 % إلا في حالات الضرورة المنصوص عليها قانونا، إلا أن الأمر 03-11 المعدل والمتمم للقانون 90-10 لم يذكر أداة الاحتياطي الإجباري بصورة مباشرة، غير أن بنك الجزائر أعاد تقنينها عبر تعليمة صادرة عنه سنة 2004²⁹ ، والتي حدد من خلالها خضوع مختلف الودائع (الجرارية، لأجل، سندات الصندوق، دفتر التوفير، الودائع المشتركة في عمليات الاستيراد والودائع الأخرى لمعدل الاحتياطي الإجباري الذي يمكن أن يصل حتى 15% من دون استثناء وبالأسلوب نفسه. ويتم تحديد وعاء الاحتياطي الإجباري بصورة شهرية، تبدأ من منتصف الشهر. بالإضافة إلى ذلك يتضمن تطبيق هذه السياسة في الجزائر، منح بنك الجزائر عائدا على الاحتياطيات الإجبارية في شكل فائدة، يتم حسابها انطلاقا من حجم الاحتياطيات، ومدة مكوثها لدى بنك الجزائر³⁰.

لقد أدى تطور معدلات الاحتياطي الإجباري بعد سنة 2001 إلى تأثير ملحوظ في حجم حسابات البنوك التجارية لدى بنك الجزائر تحت بند الاحتياطي الإجباري، فرفع معدل الاحتياطي الإجباري انطلاقا من 2002 إلى نهاية سنة 2003 إلى نمو هذه الاحتياطيات بمعدل سنوي قدره 151.72 % بالمئة في نهاية سنة 2003 .

سارع بنك الجزائر في تحريك آلية الاحتياطيات الإجبارية التي تعرف نسبتها استقرارا منذ سنة 2002 نسبة 25,6% حيث، يبدو أن مزج الأدوات النقدية لمواجهة المخاطر المرتبطة بتخفيض قيمة الدينار هو أكثر تلائما إلى متطلبات الظرف الاقتصادي الحالي ، كما يساعد على تجنب اللجوء إلى سياسات رفع نسب الفائدة أو إلى سياسات تقليص القروض. و قد بلغت إيداعات البنوك بما فيها الاحتياطيات الإجبارية لدى بنك الجزائر 413,5 مليار دج عند بداية جوان 2004 مقابل 246,3 مليار دج في بداية جوان 2003 ، و هذا يفوق بكثير المطلوب من حيث مستوى الاحتياطيات الإجبارية³¹. وتواصل ارتفاعها سنة 2008 مما أدى إلى تسجيل معدل نمو سنوي قدره 45.05 % وهذا وصولا إلى 12% سنة 2013 و 2014، وهو ما يعتبر تشديدا من جانب السلطات النقدية على أهمية هذه الأداة في التأثير في سيولة البنوك التجارية ، أما في سنة 2014 فان نتيجة رفع معدل الاحتياطي الاجباري الى حدود 12% كانت نتيجته تسجيل معدل التضخم ب 2.92% هو يمثل مؤشر ايجابي لهذه الوسيلة.

2 آلية استرجاع السيولة بالمناقصة

دخلت آلية استرجاع السيولة بالمناقصة حيز التنفيذ منذ شهر افريل من 2002 بحيث تعتبر هذه الآلية من طرف بنك الجزائر إحدى التقنيات التي استحدثتها هذا البنك كأسلوب لسحب فائض السيولة. وتعتمد آلية استرجاع السيولة على استدعاء بنك الجزائر البنوك التجارية المشكلة للجهاز المصرفي،

²⁸ رابح فضيل تحديات السياسة النقدية والتضخم في الجزائر (2000-2011)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 62-63، شتاء -ربيع 2013، ص 05.

29 Règlement nos. 04-02 du 4 mars 2004 fixant Les conditions de constitution des réserves minimales obligatoires.

30 حمزة الحاج شودار، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل نظم الرقابة النقدية التقليدية، عمان: عماد الدين للنشر والتوزيع، 2009، ص 409.

31 بابا عبد القادر، السياسة النقدية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية، مرجع سابق ص 05 .

أن تضع اختياريا لديه حجما من سيولتها في شكل ودائع لمدة 24 ساعة أو لأجل، في مقابل استحقاقها لمعدل فائدة ثابت يحسب على أساس فترة الاستحقاق (n/360)، وذلك عبر مشاركتها في مناقصة يعلنها بنك الجزائر³².

وتعتبر هذه الآلية أسلوبا مماثلا لآلية المزادات على القروض التي استخدمها بنك الجزائر بدءا من سنة 1995 ، من أجل تمويل البنوك التجارية حين عانت عجزا في السيولة. غير أن حالة إفراط السيولة التي أصبحت تعاني منها البنوك التجارية بعد سنة 2001، دفعت بنك الجزائر إلى استخدام الأسلوب ذاته، لكن بعكس الأطراف، إذ يمثل الطرف المقترض في حين أن البنوك التجارية هي المقرض³³.

تظهر مرونة آلية استرجاع السيولة عبر المناقصة في الحرية التي تُمنح لبنك الجزائر في تحديد سعر الفائدة المتفاوض عليه، وفي حجم السيولة التي يرغب في سحبها من السوق، ونظرا إلى ما تتمتع به من مرونة، فقد أصبحت تمثل الأداة الرئيسية في تنفيذ السياسة النقدية لبنك الجزائر منذ سنة 2001 ، وخصوصا في ظل ما تشهده البنوك من فائض كبير في السيولة³⁴.

3 تسهيلة الوديعة المغلة للفائدة

على الرغم من حداثة تطبيق هذه الآلية، التي تعبر عن توظيف لفائض السيولة للبنوك التجارية لدى بنك الجزائر، وذلك في شكل عملية على بياض، تأخذ صورة قرض تمنحه البنوك التجارية لبنك الجزائر، تستحق عنه فائدة تحسب على أساس فترة استحقاقها ومعدل فائدة ثابت يحدده بنك الجزائر، إلا أنها مثلت أكثر الأدوات نشاطا في السداسي الأول من سنة 2006 وحتى سنة 2008، فمعدل الفائدة على التسهيلة الخاصة بالوديعة، يمثل معدل فائدة مرجعي بالنسبة إلى بنك الجزائر والسوق النقدية في ظل انعدام عمليات إعادة الخصم وإعادة التمويل لدى بنك الجزائر³⁵.

من خلال اليات تسهيل الايداع ان يسحب من النظام المصرفي سيولة معتبرة منذ بداية تطبيقها سنة 2005، وهو ما يؤكد على اهمية هذه الاداة في الرقابة على السيولة المصرفية على الرغم من انخفاض معدلات الفائدة مقارنة بتلك المطبقة على عملية استرجاع السيولة³⁶.

حيث يتبين ان الاستعمال المنتظم لوسائل استرجاع السيولة وتسهيل الودائع المغلة الفائدة والاحتياطي الاجباري في ادارة السياسة النقدية حيث نسجل انطلاقا من سنة 2005 تم تسجيل نسبة 67.04% ، 07.04% و 25.55% لكل من استرجاع السيولة، تسهيل الودائع المغلة الفائدة والاحتياطي الاجباري على التوالي وصولا الى سنة 2009 حيث تم تسجيل 44.95% ، 41.76% و 13.29% حيث تم تثبيت معدل الاحتياطي القانوني انطلاقا من سنة 2009 معدل 8% ليصل الى سنة 2014 حتى معدل 12%.

من خلال ما سبق ذكره، فإن التنسيق بين الأدوات الثلاث للسياسة النقدية، مكن بنك الجزائر من ممارسة سياسة نقدية خلال الفترة 2001-2011 ، تهدف إلى التحكم في الفائض الهيكلي للسيولة المصرفية، خاصة وأنه قد تم تعزيز الاحتياطي الإجمالي كأداة تقليدية للسياسة النقدية بدءا من

32 Instruction Banque d'Algérie, no. 02-2002 du 11 avril 2002 portant Introduction de la reprise de liquidité sur le marché monétaire.

33 . الحاج شودار، المرجع السابق، ص 413 .

34 رابيس فضيل، مرجع سابق، ص 200.

35 Banque d'Algérie, rapport 2005: " évolution économique et monétaire en Algérie", p:158.

36 لزعر علي، فضيل رابيس، الفوائض النقدية ومحددات التضخم في الجزائر (1999-2009)، مخبر مالية، بنك وإدارة أعمال، ص 192.

2001 ثم في 2005، ويتعلق الأمر باسترجاع السيولة وتسهيله الوديعة المغلة للفائدة اللتين قد مكنتا السلطات النقدية إلى أبعد حد من سحب المبالغ الفائضة من السيولة المصرفية³⁷.

4 معدل اعادة الخصم

كان فيما سبق تغير معدل اعادة الخصم لا يتم كل سنة ولكن مع صدور قانون النقد والقرض صار هذا المعدل يعدل تقريبا كل عام، بفعل النمو الشديد للكتلة النقدية والذي يرجع إلى تحرير الأسعار وتحقيق البنك المركزي لأهدافه خاصة منها التخفيف من حدة التضخم في إطار التطهير المالي للاقتصاد حيث قام بنك الجزائر برفع معدل الخصم من 7,5 % عام 1989 إلى 10.5 % عام 1990 ، ثم إلى 11.5 % في 1991، لتصل سنة 1994 إلى 15 % ، اذ ارتفعت بـ3.5 نقطة، وهو أحد أهداف برنامج الاصلاح التعديل الهيكلي، كإجراء تطبيقي من بنك الجزائر للتأثير على أداء البنوك التجارية لكي ترفع من معدلات الفائدة على القروض و الودائع و خصم الأوراق التجارية، ويعتبر ترك هامش المبادرة للبنوك والمؤسسات المالية بتحديد معدلاتها الخاصة خطوة مشجعة للسياسة النقدية في الجزائر حيث نسجل الارتفاع إلى أن بلغ 15% في نهاية سنة 1995 وقد جاء هذا التعديل بعد أن شعر بنك الجزائر بوجود توسعات تضخمية في الاقتصاد وكان من أسبابها الإفراط في التسهيلات الائتمانية.

حيث بلغ معدل التضخم نتيجة التعديلات الموجودة في معدل اعادة الخصم خلال سنة 1995، 18.67%. لذلك جاء هذا الرفع كمحاولة من خلالها يبنه البنوك التجارية على ضرورة رفع معدلات الخصم بغرض الحد من الطلب على خصم الأوراق المالية ولكن باعتبار أن معدلات التضخم المرتفعة في هذه الفترة كان يفوق معدلات الفائدة الاسمية وهذا ما يجعل المعدلات الحقيقية سلبية وهذا ما يحد من فعالية معدل الفائدة في قيادة السياسة النقدية.

انطلاقا من سنة 1995 عرف معدل إعادة الخصم انخفاضا منظما وانتقل من 15% عام 1995، وبعد سنة 1996 عرف عدة تخفيضات متتالية من 13 الى 4.5% ويرجع ذلك الى رغبة السلطات النقدية في مواجهة التضخم بالاستناد الى برنامج التثبيت والتعديل الهيكلي المبروم مع صندوق النقد الدولي سنة 1994³⁸.

ثم تم اعتماد معدل 6% عام 2000 وهذا يبين مدى التحكم في معدل التضخم عن طريق الحد والتضييق على حجم الائتمان. وكان عام 1997 التاريخ الذي تم فيه الانتقال إلى أسعار الفائدة الحقيقية الموجبة . سجل معدل إعادة الخصم لدى بنك الجزائر انخفاضا اخر في النقطة القاعدية خلال السداسي الأول من سنة 2003 بالمقارنة مع نفس الفترة من سنة 2002 ، و هذا ما يعد مؤشرا إضافيا عن تحسن ظروف التمويل المسجلة سنة 2003 ، و قد بلغ % 4,5 انطلاقا من شهر جوان 2003 عوض % 5,5 سابقا³⁹.

37 رايس فضيل، مرجع سابق، ص 203.

38 محمد لحسن علاوي، كريم بوروشة، أثر السياسة النقدية والمالية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر "دراسة قياسية للفترة (1990-2012) مجلة رؤى، جامعة الوادي، العدد 09، ديسمبر 2015، ص 40.

39 المجلس الاقتصادي و الاجتماعي CNEC، تقرير الضرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2003، ص 102.

الجدول رقم (05): يوضح تطور وسائل السياسة النقدية في الجزائر 2000-2014

السنة	معدل الاحتياطي القانوني	معدل اعادة الخصم	معدل استرجاع السيولة
2000	2.5	6,5	0
2001	3	6	0
2002	4.25	5,5	2.75
2003	6.25	4,5	1.75
2004	6.5	4.5	0.75
2005	6.5	4	1.25
2006	6.5	4	1.25
2007	6.5	4	1.75
2008	8	4	1.25
2009	8	4	0.75
2010	9	4	0.75
2011	9	4	0.75
2012	11	4	0.75
2013	12	4	0.75
2014	12	4	0.75

المصدر : من اعداد الطالب اعتماد على بيانات بنك الجزائر

و قد سجل معدل إعادة الخصم لدى بنك الجزائر في السداسي الأول من سنة 2004 انخفاضا إذ بلغ 4.5% .

و بهدف التحكم في الكتلة النقدية المتداولة (M2) و للتصدي لخطر انخفاض القدرة الشرائية للدينار، سارع بنك الجزائر بالتنسيق مع الادوات الاخرى كنسبة الاحتياطي الاجباري، فانطلاقا من سنة 2004 وحتى 2008 عاد معدل اعادة الخصم ليستقر عند نسبة 4% ، حيث انخفض بنقطتين. وانطلاقا من سنة 2009 وحتى سنة 2014 حافظ معدل اعادة الخصم على هذا المعدل 4% منذ 2004 مسجلا وما صاحبه من انخفاض في معدل استرجاع السيولة التي سجلت هي الاخرى انخفاضا بلغ 0.75% خلال نفس السنة.

الخاتمة

1- النتائج

لقد تباينت معدلات التضخم والتي ميز اغلبها التحكم في معدلاته خاصة بعد سنة 2000، من خلال تجميد جزء من مداخيل الجباية البترولية بواسطة صندوق ضبط الإيرادات على الحفاظ على التوازن النقدي و مستوى التضخم، لأن تحويل مجموع الجباية البترولية إلى نقد يؤثر على عرض النقود، من هنا تبين .

- ان تخفيض معدلات التضخم لم يكن بسبب نجاعة السياسة النقدية بحيث لاحظنا معدلات تضخمية منخفضة مع وجود توسع في السياسة النقدية وهو مايبين ان هدف المحافظة على استقرار الاسعار واستهداف التضخم لم يتحقق بالشكل المرغوب.

- ان السياسة النقدية التي تعمل من خلال البنك المركزي في الجزائر تسمح بتنظيم السيولة المصرفية للحد من التضخم و فرض أسعار فائدة منخفضة كسياسة حد أقصى لسعر الفائدة. لكن النظام المصرفي الجزائري لا يواكب تطورات العصر الحديث، خاصة في مجال الاتصال و عدم وجود و عي مصرفي أو ثقافة مصرفية التي تخلق ثقة أكبر بين المتعاملين الاقتصاديين و المؤسسات المالية فالنتائج المحققة على مستوى التوازنات النقدية في الجزائر كانت بسبب الفسحة المالية الناتجة عن ارتفاع أسعار المحروقات .

ولم تكن بسبب تحسن الأداء الاقتصادي أو نتيجة للرشاد المالي . حيث يمكن القول ان التحديد الدقيق للأهداف النهائية للبنك المركزي ومن ضمنها مشكلة التضخم يعطيها اكثر فعالية ومرونة في الحد من هذه المشكلة وهذا ما لم يتم ادراجه في قانون 90-10 وكذا الامرين المعدلين له 01-01 و 03-11 لان السياسة النقدية ربما نجحت في المحافظة على الاستقرار نسبيا ولكن لفترات قصيرة وبالتالي لم تكن كافية لإظهار نجاعتها في مكافحة التضخم بالكلية وبالشكل المرجو منها.

2- خلاصة وتوصيات :

بينت النتائج ان للكتلة النقدية تأثيرا بارزا في التضخم النقدي في الجزائر وخاصة في المدى القصير نتيجة الاستجابة السريعة التي تلحق معدلات الاسعار في حالة السيولة النقدية الكبيرة.

تتباين اثار الوسائل الكمية للبنك المركزي من خلال عدة قنوات وسيطية اهمها قناتي سعر الفائدة وسعر الصرف لقد عرفت أسعار الفائدة الاسمية ارتفاعا بوتيرة عالية حيث انتقلت من 10.5% سنة 1990 إلى 15% سنة 1994 حيث اعتبر سعر الفائدة من أهم المتغيرات الاقتصادية.

- تتسم اداة الاحتياطي القانوني كإحدى عوامل التأثير للسياسة النقدية بسرعة مفعولها نسبيا في التأثير في عرض النقود وسعر الفائدة مقارنة بسياسة السوق المفتوحة وسياسة سعر إعادة الخصم، غير انها تتميز في غالب الاوقات بالحيادية وعدم الوضوح، فالأولى لأنها لا تتميز في نسبة الاحتياطي القانوني بين الاجهزة المصرفية الكبيرة والصغيرة وذلك لما تلعبه المصارف الكبرى من دور فعال في توفير متطلبات الاستثمار.

-المراجع

1- اللغة العربية

- 1- بابا عبد القادر، السياسة النقدية في الجزائر بين الاداء والفعالية، جامعة مستغانم، 2010.
- 2- حمزة الحاج شودار، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل نظم الرقابة النقدية التقليدية، عمان: عماد الدين للنشر والتوزيع، 2009.
- 3- رايس فضيل تحديات السياسة النقدية والتضخم في الجزائر (2000-2011)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 62-63، شتاء -ربيع 2013.
- 4- صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية: المفهوم الاهداف والأدوات، دار الفجر للنشر والتوزيع، لقاهرة، 2005.
- 5- علي صاري، علي صاري، سياسة عرض النقود في الجزائر للفترة 2000-2013، مجلة روى اقتصادية، العدد 07، 2014.

- 6- علي لزعر، فضيل رايس، الفوائض النقدية ومحددات التضخم في الجزائر (1999-2009)، مجلة جامعة محمد خيضر بسكرة، مخبر مالية، بنوك وادارة اعمال، 2011.
- 7- عوض فاضل الدليمي، النقود والبنوك، دار الحكمة للطباعة والنشر، الموصل، العراق، 1990، ص 106.
- 8- محمد لحسن علاوي، كريم بوروشة، أثر السياسة النقدية والمالية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر "دراسة قياسية للفترة، (1990-2012) مجلة رؤى، جامعة الوادي، العدد 09، ديسمبر 2015.
- 9- محمد لكصاسي، «تطورات الوضعية النقدية والمالية في الجزائر»، مداخلة محافظ بنك الجزائر الدكتور محمد لكصاسي أمام المجلس الشعبي الوطني (نشرين الثاني/ديسمبر) 2013.
- 10- مشروع التقدير التمهيدي حول الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي، الدورة الثانية عشرة، نوفمبر 1998.
- 10 - المجلس الاقتصادي والاجتماعي CNES، تقرير الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2003.

2- اللغة الأجنبية

- 1- Instruction N° 73-94 du 28 novembre 1994 relatif aux régimes de réserves obligatoires.
- 2-Media Bank N° 34- fevrier- mars 1998, P:5.
- 3- Media BANK , le journal interne . dc la banque D'ALGERIE , N : 68OCT/NOV . 2003 .
- 4- Evolution Economique et monétaire en Algérie,» Bank d'Algérie, Rapport 2009.
- 5-Instruction banque d'Algérie, N°02-2002 du 11 avril 2002 portant 6-Introduction de la reprise de liquidité sur le marché monétaire.